

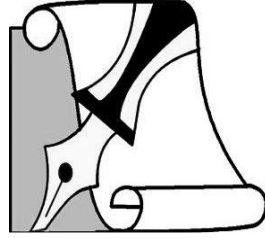


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية والامنية
على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التدخل الأمريكي في غزة: الخيارات - القيود - الآفاق

شكلت معركة "طوفان الأقصى" تحدياً للإدارة الأمريكية، لجهة تحديد الخيارات المتوجب اعتمادها من قبلها، والقيود التي تفرض نفسها على آليات التدخل الأمريكي في غزة جنباً إلى جنب مع الكيان الإسرائيلي، والتبعات التي سيحملها هذا التدخل على المستويات الداخلية والخارجية. ورغم التناقض الصارخ الذي طبع المواقف والتصريحات الأمريكية فيما يتعلق بمعالجة تداعيات "طوفان الأقصى"، إلا أنه بدا واضحاً أن الإدارة الأمريكية قد اعتمدت سياسة متشعبة، تدفع إلى التجزئة التحليلية الآتية:

ما بين التدخل المباشر وغير المباشر:

التدخل المباشر كان سيّد الموقف الأمريكي في اللحظات الأولى للصراع، والذي أكدته التصريحات والإمدادات الأمريكية في الأيام الأولى للحرب، إن لجهة الدعم السياسي المطلق للكيان الإسرائيلي، أو لجهة التعزيزات العسكرية التي حفل بها شرق المتوسط، والمنطقة عموماً. دوجلاس ماكغريغور، مستشار البنتاجون السابق، في حوار تليفزيوني مع تيكير كارلسون، كشف "أن قوات خاصة أمريكية حاولت مع قوات إسرائيلية الدخول إلى غزة، فجرت مقاومتها وتحولت أجساد أفرادها إلى أشلاء". وفي وقت سابق، كانت صحيفة "ميلتاري واتش" الأمريكية المتخصصة بالشؤون العسكرية، قد نشرت خبر مقتل عدد من القوات الأمريكية الخاصة التي شاركت في الهجوم البري على غزة، وأن جثثهم أصبحت أشلاء.

تلا هذا الإعلان خبر ساقته القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا، حول تحطم طائرة عسكرية أمريكية في شرق المتوسط، تبين لاحقاً أنها أسفرت عن تحوّل 5 جنود أمريكيان إلى أشلاء، بالتزامن مع تأكيد بعض الشهود العيان من غزة وجود قوات أمريكية إلى جانب تلك الإسرائيلية، في الوقت الذي كانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد أكدت في وقت سابق، نقلاً عن مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية، "أن الولايات المتحدة أرسلت فريقاً من قوات العمليات الخاصة إلى الأراضي المحتلة" وأن الفريق "سيساعد في الاستخبارات المتعلقة بالرهائن". وكان البنتاغون أعلن عقب عملية "طوفان الأقصى"، عن وصول قوات "دلتا فورس" الأمريكية إلى الأراضي المحتلة، حيث تختص هذه القوات بتنفيذ مهام معينة. وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن،

أن الولايات المتحدة لديها "أشخاص على الأرض"، سيساعدون السلطات الإسرائيلية "بالاستخبارات والتخطيط" للعمليات المحتملة.

وقد أكد متحدث باسم البنتاغون، الجنرال بات رايدر، أن القوات الأمريكية تُسيّر طائرات استطلاع مسيّرة غير مسلحة فوق قطاع غزة، وذلك بعد رصد مسيرات "إم كيو-9 ريبور" الأمريكية، التي عادة ما تديرها القوات الخاصة الأمريكية، وهي تعلق حول غزة. لكن الإعلان عن التدخل الأمريكي، وحتى التلميح له، أثار العديد من الردود والتهديدات على المستوى الدولي والإقليمي، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى الحذر الشديد في التصريحات التي أطلقت حول هذا التدخل .

فقد نفت الولايات المتحدة أيضاً، على لسان أكثر من مسؤول، أي تدخل عسكري مباشر لها على الأرض. كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي جو بايدن، قالت إن واشنطن ليس لها خطط لإرسال قوات إلى إسرائيل أو قطاع غزة، وأن "الولايات المتحدة تزود إسرائيل بالمشورة والمعدات والدعم الدبلوماسي" في حربها على قطاع غزة فقط . لكن، وبالتزامن مع هذا الإمداد بالأسلحة والدعم السياسي والعسكري على مختلف المستويات، فإن بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يتوقفوا عن نفي المشاركة المباشرة في الحرب على غزة .

منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، جون كيربي، نفى من جانبه وجود نية لنشر قوات أمريكية على الأرض؛ وأضاف أن الرئيس جو بايدن "سيؤكد دائماً من أننا نحمي وندافع عن مصالح أمننا القومي أينما وجدت تلك المصالح، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في ذلك الجزء من العالم".

وما بين خيار التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، أو التأكيد والنفي لهما، يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة قد اعتمدت سياسة "التدخل المباشر والإنكار له" بالتزامن، وذلك لجملة من التعقيدات التي يبدو أن الإدارة الأمريكية قد أخذتها بالحسبان، وسنحاول تسليط الضوء على أهمها:

1- الصراع المستجد بين مناصري المبيعات العسكرية والمعطيات السياسية في الداخل الأمريكي، والتي من الواضح أنها افتتحت حملاتها الانتخابية للرئاسة (المقررة في شهر 11/2024) مبكراً، تحت عنوان "الموقف من طوفان الأقصى" والإبادة الجماعية في غزة، والغضب الشعبي المتصاعد من كلا الفريقين، الديموقراطي والجمهوري، على خلفية الموقف من غزة.

إن أحد أبرز الشروحات التي تناولت المعوقات التي تواجه الإدارة الأمريكية والمؤسسة العسكرية، بشأن استمرار الدعم المطلق والعلني للكيان الصهيوني، عبّر عنه تسريب مسجل يتحدث عن (الجيل Z) ومسؤولية الأهالي عن عدم تربية أبنائهم خلال تناول موضوع غزة، والموقف الشعبي أو الجيل Z من الرواية الصهيونية

حول المحرقة وأحداث 9 / 11 واغتيال كينيدي، وتدمير أمريكا، وعمالة الإدارة والمسؤولين الأمريكيين للصهيونية ...

والجيل Z، أو " الجيل صفر"، وفق التوصيف الذي قدّمه مستشار دونالد ترامب في حملته الانتخابية، ستيفن بانون، هو الجيل الذي "ولد في أواخر التسعينيات أو أوائل القرن الحادي والعشرين، ويُنظر إليه على أنه على دراية باستخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي منذ سن مبكرة جداً"؛ وبالتالي هو الجيل الذي يشكك بالرواية الثقافية والاقتصادية والسياسية للأهل أو الجيل السابق، وهو نقطة التحول في المجتمعات وقاعدة التغيير.

وعليه، يمكن اعتبار أن ما تواجهه الإدارة الأمريكية في هذا المجال هو أحد أعقد الأزمات التي تحول دون الإعلان عن مشاركة أمريكية فعلية في مواجهة الصدمة التي أحدثتها "طوفان الأقصى"، ولاسيما أنها تتزامن مع التحذيرات المتتالية من مواجهة أزمة ركود تتهدد الاقتصاد الأمريكي والدولي.

هذه الأزمة تقابلها السياسة التقليدية الأمريكية المتّبعة للخروج من الأزمات، بامتصاص رأس المال من دول العالم عبر المبيعات العسكرية والتكنولوجية لحل مشاكلها الاقتصادية المحلية.

وما بين ضبط الداخل الأمريكي المنزعج جداً من الضرائب والمساعدات بمختلف أشكالها لدول "حليفة"، والهدف منها توسيع وتثبيت النفوذ الأمريكي وأموال الرأسماليين في الإدارة الأمريكية، والحاجة لإشغال حروب متنوعة ومتعددة لتحريك السوق العسكري، تقف الإدارة الأمريكية حذرة أمام إعلان التدخل من عدمه؛ وحتى أنها باتت في موقع حذر جداً من التصريح بأن الولايات المتحدة قد تدفع بجنودها للدخول مباشرة في حرب بالنيابة عن الكيان الصهيوني، سيما بعد التجارب المريرة التي عايشها الشعب الأمريكي في المنطقة، وليس آخرها الانسحاب الذليل من أفغانستان.

2- "المستنقع الفلسطيني":

- محورية القدس: من أبرز التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية، وبالتالي بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي، محورية قضية القدس ورمزيتها على المستوى الديني والحضاري؛ وهو ما عبّر عنه عنوان معركة "طوفان الأقصى".

فعلى خطورة الحرب التي اندلعت شرق أوروبا بين روسيا وأوكرانيا، ومن خلفها العالم الغربي متّحداً، إلا أنها، وبعد ما يزيد عن السنة ونصف السنة، لم تحظ بهذا القدر الكبير من التغطية الإعلامية والمساهمات الرسمية والشعبية، من مختلف الفئات من أنحاء العالم، الأمر الذي أعاد تشكيل رأي عام دولي مساند، وبشدة، للقضية

والحقوق الفلسطينية، وطاعن بالصميم للسردية التي طغت في القرن الماضي حول "مظلومية الشعب اليهودي".

- مطالبة "حماس" بحلّ الدولتين: كلنا يدرك أن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على قاعدة (دولة إسرائيل على كل الأراضي الفلسطينية)، وأن فكرة حل الدولتين، التي يتم تداولها قديماً وحديثاً، ما هي إلا عملية قضم وتهجير ممنهج للفلسطينيين تحت نظر المنظومة الدولية.
- قد يكون طرح "حماس" حول قبولها بحل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، ومشاركتها في الحكم عبر الانتخابات، مدخلاً لإحراج الإدارة الأمريكية وتقييد خطواتها أكثر، خصوصاً أنها تدرك عدم موافقة الكيان الصهيوني على هذا الطرح، ورفض المستعمرين المستوطنين له.
- استمرار استراتيجية وحدة الساحات:

يُعتبر القرار التاريخي لقيادة "حماس" بالانضواء تحت لواء وحدة الساحات، أحد أبرز الخيارات التي شكّلت رافعة أساسية في الحرب القائمة ضد غزة بعد "طوفان الأقصى"، إذ إن وحدة الساحات أعطت ذلك الغطاء المهيّب الذي تحدّى الغطرسة الإسرائيلية، وسياستها التقليدية بالاستفراد بحركات المقاومة الفلسطينية؛ وهو قرار له كبير الأثر، كونه خلق العديد من التعقيدات الإقليمية للإدارة الأمريكية، وعدم ترك المجال مفتوحاً أمام "إسرائيل" لتنفيذ مخطتها التهجير للـشعب الفلسطيني في قطاع غزة باتجاه "سيناء" المصرية.

3- التعقيدات في الشرق الأوسط:

أحد تعريفات منطقة الشرق الأوسط: المنطقة العربية، بالإضافة إلى إيران وتركيا. وتُعدّ منطقة شرق المتوسط من أكثر المناطق الجيوستراتيجية التي تشكّل تهديداً لمستقبل الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن مجموع هذه الدول متورّطة بشكل أو بآخر بتبعات "طوفان الأقصى"، الأمر الذي فَرَضَ على العديد من الدول كُنْحَ جماح تحركاتها الإقليمية وإعادة تأطير سياساتها وفق المستجدات؛ وهو الأمر الذي يشكّل عقدة العقد للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي، الاقتصادي - الطاقوي - الأمني، في المنطقة.

ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تعمل على تطوير وتدعيم ساحة التحالفات الاستراتيجية في شرق آسيا، والتمهيد لمسرح الحرب شبه الباردة مع الصين، أو الحرب بالوكالة عبر حلفاء أمريكا في شرق آسيا وتحالف (اليابان - أمريكا - أستراليا - الهند) وإمداد تايوان (منطقة صراع صيني - أمريكي) بالأسلحة؛ وحالياً، العمل على تدريب القوات التايوانية في الولايات المتحدة حول كيفية استخدام الأسلحة الأمريكية المتطورة، "أوكرانيا الثانية"، وتدعم وحلفاءها عملية إشغال "العدو" الروسي عبر أوكرانيا، وتمهّد لخلق ساحات

قتال أخرى تزيد من التورط الروسي، كان الشرق الأوسط يمر بمرحلة "مساكنة" مع الكيان الإسرائيلي؛ إلا أن عملية "طوفان الأقصى" أعادت خط الأوراق وخلق التعقيدات أمام الأمريكيين في الشرق الأوسط، حيث نشير تالياً إلى أبرز هذه التعقيدات:

- تدهور عملية التطبيع الإسرائيلي - العربي، وتحديداً مع المملكة العربية السعودية، وعودة الحديث عن "التطبيع في مقابل حل الدولتين والحقوق الفلسطينية". إن هذا التصعيد يمثل انتكاسة للمسؤولين الذين كانوا يدفعون باتجاه التطبيع ولا " يبدو الأمر مشجعاً بالنسبة لآفاق هذه الصفقة الضخمة"، وفق تصريح للباحث السعودي المختص في سياسة بلاده تجاه "إسرائيل"، عبد العزيز الغشيان.
- إحداث وقفة قد تطول في عملية التوافقات الإبراهيمية والمشاريع المستقبلية، على مختلف المستويات، من الدينية وصولاً للأمنية، والتي تشكل خطوة أساسية على طريق نظام إقليمي مستقر من وجهة نظر أمريكية - صهيونية .
- إحداث نكسة في خطة العمل مع الشركات الأمريكية التي عملت على الاستثمار في استكشاف الطاقة في شرق البحر المتوسط وتطويرها وفق تسهيلات تمنحها الحكومة الأمريكية لها وتعاون الخارجية معها، وذلك استناداً لقانون وافق عليه كلا الطرفين الديموقراطي والجمهوري عام 2019 (شراكة أمن وطاقة شرق المتوسط). ويشير القانون إلى أن الغاز الطبيعي المكتشف في عموم منطقة شرق المتوسط يمكن أن يؤدي إلى مكتسبات اقتصادية جيدة لدول المنطقة، كما لأوروبا، وسيساعد في تنويع مصادر الطاقة الأوروبية بعيداً عن اعتمادها الكبير على روسيا. ويشير القانون حذراً إلى وجوب حماية عمليات التنقيب عن النفط في شرق المتوسط من مخاطر المجموعات "الإرهابية والمطرقة"، وأن عمليات الاستكشاف تلك لا يجب أن تتعرض للإعاقة من قبل أي دولة (وهي المشكلة التي حاولت الولايات المتحدة حلها عبر إدخال تركيا كدولة ممر ضمن هذه الشراكة، الأمر الذي فتح الباب أمام استعادة العلاقات التركية -الإسرائيلية إلى حالتها الطبيعية بعد سلسلة من التوترات، وبعضها على خلفية الخطوط الطاقوية التي استُبعدت عنها تركيا في المتوسط). وقد شكّل "طوفان الأقصى" عقدة أساسية للإدارة الأمريكية، التي بنت جزءاً من سياساتها في مواجهة روسيا وإيران على قاعدة تحويل المتوسط إلى منطقة اختناق للقوى "المعادية".
- إن التدخل المباشر للولايات المتحدة في الصراع ضد الكيان الصهيوني من شأنه أن يضع الوجود الأمريكي في المنطقة في معرض التهديد الجدّي. وبدلاً من أن تكون قواعد أمريكا وترساناتها العسكرية المنتشرة في المنطقة قاعدة لمحاصرة أعدائها، فإن التدخل الأمريكي يُحوّل هذه القواعد العسكرية إلى رهائن. ولعلّ أبرز تداعيات التدخل الأمريكي غير المباشر، هو تعرّض القواعد الأمريكية في سوريا والعراق إلى القصف المتكرر على خلفية "طوفان الأقصى" والموقف الأمريكي منها، إلى جانب رغبة هذه الدول بخروج الأمريكيين من

أراضيها؛ وهو ما يذكّر هؤلاء بالتجارب السابقة، والتي كان آخرها الانسحاب "المذل" للقوات الأمريكية من أفغانستان.

• على الرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت قد وجّهت في عدة مناسبات تهديدات واتهامات إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أنه يُلاحظ في هذه المرحلة مسارعة الولايات المتحدة إلى التأكيد على عدم تدخل إيران في "طوفان الأقصى"، في محاولة منها لتحديد أي ذريعة لتدخل إيراني مباشر في الصراع، في إطار المواقفة المستمرة لهدف عدم اتساع رقعة الصراع، والذي يشكّل هاجساً أمريكياً كونه يمس أحد أهم مكونات عقيدة أمريكا الاستراتيجية في المنطقة؛ وهي المحافظة على "القاعدة الاسرائيلية" مُصانة من التدمير، سيما بعد الضعف الذي ظهر بوضوح خلال حرب "طوفان الأقصى" والرد الإسرائيلي لاحقاً.

• لعلّ أبرز المحاذير التي تعيق التحركات الأمريكية في المنطقة، ودفعت باتجاه نوع من المواربة في الموقف الأمريكي المتعنّت لصالح الكيان، هو المحذور المخيف بالنسبة للإدارة الأمريكية، والمتمثل بالدخول الروسي لدعم الأطراف المعارضة للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط؛ وبالتالي اتساع رقعة التأثير الروسي في المنطقة، وهو أمر عبّرت عنه تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن، حين أكّد رفضه المطلق للسماح "لحماس وبوتين بالفوز!"

وقد جاء لافتاً تصريح الرئيس الروسي بوتين (اتصال متلفز) في قمة جي 20 الأخيرة، في أول لقاء له مع الزعماء الغربيين منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، حيث أتت تصريحاته لتربط خيوط اللعبة الاستراتيجية الأمريكية، من أوكرانيا وصولاً إلى فلسطين، متّهماً دولاً بممارسة "إرهاب دول"؛ في إشارة منه إلى الولايات المتحدة حصراً في موضوع تفجير خطوط أنابيب السيل الشمالي، وغيرها من "أساليب المنافسة غير الشريفة كانت السبب فيما نشهده الآن"، مشدداً على ضرورة التفكير "في آليات لإيقاف النزاعات العسكرية"، وأن روسيا لم ترفض التفاوض بالشأن الأوكراني، مُعزياً الدول المشاركة، من خلال جملة من الأسئلة التي تلمح إلى الموقف الروسي المستقبلي من الصراع في فلسطين المحتلة: "أنفهم أن الحرب، ومقتل البشر يمكن أن يكون صادمًا؛ ولكن، ألم يصدكم الانقلاب الدموي في عام 2014، والذي تلتته حرب نظام كيبف ضد شعبه في دونباس؟ ألا يصدكم قصف السكّان المدنيين في فلسطين، بقطاع غزة، اليوم؟ ألا يصدكم أن يضطر الجراحون لإجراء عمليات جراحية لأطفال وبثّر الأعضاء وقطع أجزاء من جلودهم بدون تخدير؟ ألا يصدكم تصريح الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بأن غزة أصبحت (مقبرة كبرى للأطفال)؟".

في الختام

من الواضح أن آفاق التحركات الأمريكية في المنطقة لن تخرج عن الإطار المحدد للتدخل أو عدم التدخل المباشر.

ففي السيناريو الأول، ستعتمد الولايات المتحدة إلى التدخل المباشر، وهو أمر مستبعد، على الرغم من الرغبة الإسرائيلية بحصوله؛ فهو سيدفع بالمنطقة إلى حرب كبرى، ستكون في صدارة الخاسرين فيها، شركات الطاقة، و"إسرائيل"، وسيتحول الأمريكي إلى رهينة في المنطقة، مما سيترك آثاره تبعاً على وضع أمريكا الدولي؛ ولن يكون أمامها سوى الجو والبحر، ومن دون الأرض، للتحرك فيهما، وهو ما يعني عملياً ممارسة سياسة الكيان الصهيوني، أو الأرض المحروقة، مع فارق مهم جداً لناحية الوسع أو العمق الجغرافي الذي تتمتع به دول محور المقاومة وحلفاؤها؛ وهو ما ستعجز الإدارة الأمريكية- مع كل ترسانتها العسكرية- عن تغطيته؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، إن للدخول الأمريكي المباشر في الحرب قيود كبيرة على المستوى الدولي، لجهة الوضع الاقتصادي الدولي المأزوم، والرغبة الروسية والصينية بمواجهة مشاريع الضغط الأمريكي، ولاسيما في قارتي آسيا وأفريقيا.

إن أي تصاعد في حدة المواجهات، وبشكل مباشر ومفتوح، من شأنه أن يستدعي لاعبين ما فوق إقليميين إلى المنطقة ويثبت دور آخرين؛ وهو أمر تحذره الإدارة الأمريكية؛ كما من شأنه أن يدفع إلى "حرب عالمية"، بكل ما للكلمة من معنى.

السيناريو الثاني، وهو الأكثر ترجيحاً، ويتمثل في اعتماد الإدارة الأمريكية، بناءً على بعض المحذورات السابقة الذكر- والتي يُضاف إليها عدم وجود رغبة أمريكية بالدخول مباشرة في حرب تستدعي تكلفة عسكرية مرتفعة من العدة والعديد- الخطوات الآتية:

- ستعتمد أمريكا إلى تحريك مجمل حلفائها، من مجموعات متطرفة، إلى جماعات ما يسمّى المجتمع المدني، لإحداث قلق داخل المجتمعات المعادية للولايات المتحدة، على غرار المحاولات في لبنان وسوريا والعراق واليمن.
- استمرار سياسة الحصار والعقوبات الأمريكية وتشديدها؛ وتسندتها في ذلك إمكانات تكنولوجية واستخباراتية- معلوماتية متطورة.
- الضغط على الدول الحليفة لممارسة الضغوط على الدول والمجموعات المختلفة، من أجل تنفيذ سياسات تتوافق مع المصالح الأمريكية.

- اعتماد استراتيجية الاغتيالات لشخصيات مهمة في الدول المعادية، ما قد يدفع باتجاه إحداث فتن داخلها على خلفيات سياسية أو طائفية..
- تفعيل خطط إشعال الحروب على خواصر الدول المعادية لأمريكا؛ وبالتالي لا بدّ هنا من توقّع استمرار تدرج الصراع في محيط الدول المعنية، ما يعني أننا قد نشهد اشتعال جبهات متعددة بالتزامن، من أقصى شرق أوروبا إلى أقصى شرق آسيا؛ وقد لا تكون الهند وباكستان بعيدة عنها.